

قيس جواد العزاوي*

التأثيرات المحتملة للحرب في هوية العراق ومستقبله

مقدمة

لا شك في أن إدارة بوش الأميركية وجدت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ضالتها لتحقيق حلم صقورها ببناء إمبراطورية عسكرية يصل جنودها إلى حدود مصالحها الاقتصادية دولياً، ويساعدها في إنجاز برنامجها هذا ضعف القوى المنافسة لها عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وطبيعة العدو الذي اختارته كبش فداء لطموحاتها. فإذا نظرنا إلى الدول الكبرى، وخصوصاً الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لوجدنا أن تحالفاً خاصاً جداً يربط بريطانيا بالولايات المتحدة منذ زمن بعيد. وقد كان الجنرال ديغول يسخر من مواقف بريطانيا ويقول إنها أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية إحدى الولايات الأميركية.

أمّا روسيا، فعلى الرغم من أن حربها مع المسلمين في الشيشان واللوبي الصهيوني المسيطر على إعلامها واقتصادها يجعلان لها مصلحة في استمرار العداء الأميركي للإسلام، فقد احتفظت بموقف خاص من العراق فرضته طبيعة مصالحها معه. وتبقى الصين معلقة بين مساومتها بشأن مسلمي اليوغور الذين تتهمهم باحتضان "الإرهابيين الإسلاميين" وبين تطوير إمكاناتها الذاتية وطموحاتها إلى تأدية دور قوة عظمى على الساحة الدولية خلال عقد أو عقدين من الزمان. وبالتالي فهي لن تبالي بما يحدث خارجها، أو خارج منطقة تأثيرها الإقليمي.

وأمّا فرنسا، فهي مثل سجين المحبسين: حبس المنظومة الأطلسية التي تربطها بالولايات المتحدة، وحبس الذات المستقلة التي تخشى داخلها، إذ فيها أكبر جالية إسلامية في الغرب – جالية تبلغ عشر سكانها – والتي تخشى محيطها الجيوبوليتيكي العربي، الذي كان الرئيس جورج بومبيدو يعتبره المحيط المعزز لاقتصاد فرنسا وأمنها والمهدد لهما في آن واحد.

إن إدارة بوش الأميركية تشكل خطراً على السلام العالمي في نظر قوى اليسار الأوروبية؛ وهو ما ذهبت إليه سيلفيان إيناردي، رئيسة مجموعة "لتتحرك أوروبا" اليسارية في البرلمان الأوروبي، عندما أشارت إلى أن الحرب الأميركية على العراق

(*) رئيس تحرير مجلة "دراسات شرقية" (باريس).

"تهدد جيوبوليتيك المنطقة بأكملها، وتجسد استراتيجيا انفرادية أميركية، وتندرج بهيمنة مقلقة على العالم."⁽¹⁾ ويؤكد هذه الإشارة البروفسور فيليب غولوب، من معهد الدراسات الأوروبية الأميركية في باريس، إذ يعدد ركائز السياسة الأميركية كما يلي:

- 1 - الانفرادية، وأمثلتها خروج إدارة بوش من المعاهدات الدولية مثل كيوتو الخاصة بالبيئة، والمحكمة الجنائية، واتفاقية الحد من الأسلحة الباليستية، وفرض الالتزام بوقف انتشار الأسلحة البيولوجية. 2 - العسكرية، حيث نشهد عسكرة مستمرة للسياسة الخارجية الأميركية، وأمثلتها زيادة الميزانية العسكرية، والإنتاج المكثف لأسلحة الفضاء، والتوسع في استخدام سلاح الليزر، وفرض سياستها بقوة الغطسة التي لا تلائم العصر. 3 - الاعتداء على الحريات العامة، إذ لأول مرة تتجاوز الإدارة كل الإرث القانوني الذي حققته الديمقراطيات الغربية خلال القرنين الماضيين، بحيث أصبحت السلطة التنفيذية تصدر القوانين بمعزل عن السلطات التشريعية، وهذا ما يشكل خرقاً خطيراً للدستور الأميركي نفسه.. إلخ.⁽²⁾

في هذه الأوضاع الدولية يجد العالم العربي والإسلامي نفسه في مواجهة غير متكافئة، وغير عادلة في آن واحد، مع أكبر قوة دولية - مواجهة حرم فيها أي عمق تحالفي مع أي من القوى الكبرى كما أوضحنا. وبالتالي فإن التعويل الوحيد لهذا العالم يركز اليوم على قدرته على تعبئة مؤسسات المجتمع المدني داخل الدول الكبرى، كما يجري حالياً في قضيتي فلسطين والعراق، وعلى الصمود وكسب الوقت.

أولاً:

مناخات التوتر

الداخلية والإقليمية

لا شك في أن الإدارة الأميركية وجدت أن المنطقة الرخوة في العالم العربي تتمثل في العراق، المبعد أساساً عن ساحة التأثير الدولي والإقليمي بفعل حروبه مع الجيران والحصار المفروض عليه، ونموذج تسلطه الداخلي. وفي واقع الأمر فقد هب النظام العراقي منذ سنة 1968، وتعزز ذلك سنة 1979، مناخاً للتوترات الداخلية والإقليمية لم تشهده المنطقة من قبل، سمح بالتدخلات الخارجية وسهل مهمتها.

فعلى مستوى التوترات الداخلية، قادت سياسته الداخلية القائمة على أساس تسلط الحزب القائد، الذي تحول إلى حكم العائلة وتأليه الفرد، إلى كوارث اجتماعية وسياسية. فقد جرى التنكيل بالأحزاب السياسية بأسرها، وبمؤسسات المجتمع المدني كلها،

(1) أنظر: قيس جواد العزاوي، "يوم عمل برلماني حول العراق في الجمعية الوطنية الفرنسية"، "النهار" (بيروت)، 2002/10/11.

(2) المصدر نفسه.

وفرض الفكر الأحادي، وجرى تبني سياسة طائفية وعنصرية في آن واحد أدت إلى تهجير ما لا يقل عن ثلاثة ملايين عراقي إلى الخارج، وإلى تصدع كامل للوحدة الوطنية العراقية.

وعلى مستوى التوترات العربية والإقليمية، تجلت هذه التوترات بالحروب التي اندلعت مع الدول المجاورة، وكلفت العراق والمنطقة مئات المليارات من الدولارات، ومئات الآلاف من الضحايا. لقد كانت منطقة الخليج بصورة عامة متحررة من الوجود العسكري الأجنبي، وكانت القوى العظمى حينها تحلم بمد توسعها العسكري إلى المياه الدافئة، وجاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتوفر لها كل مستلزمات تحقيق هذا الحلم، حيث جاءت الأساطيل الأجنبية كي تراقب عمليات حرب الأعوام الثمانية وتتدخل في سيرها. وعندما احتل العراق الكويت استعانت دول الخليج بالولايات المتحدة وبقوات التحالف الدولي لتحريرها، حتى أصبح الوجود العسكري الغربي اليوم جزءاً من أمنها، ولا طاقة لها بالتخلص منه.

ثانياً:

تدويل القضية العراقية

لقد طرأت، كما هو واضح، تعقيدات خطيرة على القضية العراقية؛ فلم تعد عراقية بحتة، وإنما تأقلمت، ونشهد اليوم تدويلاً واسعاً لها. وكما بينا، فقد فسحت سياسة النظام العراقي الداخلية المجال لجعل القضية العراقية عرضة لكل أنواع التدخلات الأجنبية، وأفضت سياسته الإقليمية إلى توافد القوات الأجنبية على المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل؛ وما هذا، على ما يبدو، سوى البداية.

العراق، والمنطقة بأسرها اليوم، أمام مرحلة جديدة وحرب جديدة، وربما خرائط جديدة للمنطقة ككل. كيف يمكن في هذه الظروف العصيبة قياس تأثيرات القضية العراقية في هوية العراق ومستقبله وفي الأوضاع الإقليمية؟ مهمة وزرها ثقل، لكن تبقى مؤشرات قائمة.

لا شك في أن الأوضاع المحلية والإقليمية المحيطة بالعراق، التي ذكرناها آنفاً، أفرزت وضعية سياسية خاصة لدى النظام العراقي والمعارضة في الوقت نفسه. فبينما أهمل النظام عذابات شعبه وبؤسه في ظل الحصار، أغدق على نفسه ومناصريه وعلى غير العراقيين ملايين الدولارات النفطية. وقد نجم عن هذه الاستراتيجية، القائمة على الاستخدام المتسع لاقتصاد المصالح من أجل شراء المواقف السياسية، أن غادرت أقسام متسعة من المعارضة العراقية محيطها العربي بفعل تنكر هذا المحيط لمأساتها من ناحية، وانفتاح آفاق أفضل وأكثر تجاوباً مع معاناتها في الغرب من ناحية أخرى. ونما مع الوقت، ومع تصاعد التوترات المحلية والإقليمية والدولية، توجه خطر جديد

يطالب بعزلة العراق عن محيطه العربي. كما نما توجهان آخران مقلقان: طائفي وإثني يشعران بأن المحيط العربي يتجاهل كلياً ما يحدث لهما، بل إنه يقف منهما موقف العداء لأسباب طائفية وإثنية.

وربما تكون أبرز صور ذلك متجسدة في تصوير النظام العراقي للمعارضة التي تناصبه العداء بأنها كردية وشيعية فحسب، وذلك لأن سلطته عربية سنّية وتنتمي إلى محيطها العربي الإسلامي. ومن المؤسف حقاً أن هذه الصورة عزز ترسيخها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الإعلام العربي وأخطاء إعلامية صدرت عن الجهتين المعارضتين المذكورتين. إن أسباب المعارضة، أياً تكن انتماءاتها، ليست في واقع الأمر طائفية أو عرقية بقدر ما هي ردات فعل منطقية على سياسات تسير في هذا الاتجاه، وتعبير عن غياب كامل للديمقراطية دفعت ثمنه قطاعات الشعب العراقي بأكملها، حتى تلك المنتمية إلى النظام القائم وقيادات الحزب الحاكم.

ولتسليط الضوء على واحدة من أبرز صور التأثيرات السياسية المحتملة في مستقبل العراق وهويته، يمكن لنا أن نقراً، ولو بشكل سريع، ما رشح من أعمال وأوراق مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن (14 - 17 كانون الأول/ديسمبر 2002).

بدايةً، لم يكن هذا المؤتمر حاضناً لكل أحزاب المعارضة العراقية الراسخة في ماضي الواقع الاجتماعي العراقي وحاضره ومستقبله. فهناك كثير من فصائل هذه المعارضة لم يحضر المؤتمر، ونخص بالذكر: لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي، التي تضم خمسة أحزاب سياسية (الحركة الاشتراكية العربية؛ الحزب الاشتراكي في العراق؛ حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر العراق؛ اتحاد الديمقراطيين العراقيين؛ التجمع الوحدوي الناصري)، وحزب الدعوة الإسلامية، والحزب الشيوعي العراقي، وغيرها، بالإضافة إلى شخصيات عراقية مرموقة.

ولم يكن مؤتمر لندن أول مؤتمر تنظمه أحزاب المعارضة هذه، ولا آخرها أيضاً. فقد عقد مؤتمر بيروت سنة 1991، ومؤتمر فيينا سنة 1991، ومؤتمر صلاح الدين سنة 1992، وضمنت هذه المؤتمرات أعداداً أكبر من الأحزاب والشخصيات التي حضرت مؤتمر لندن.

ثالثاً:

معالجات مغلوطة فيها لقضية عادلة

في تقديرنا يمكن توجيه الملاحظات النقدية التالية إلى هذا المؤتمر:

(1) أخطأ المنظمون في اختيار بريطانيا بلداً لعقد المؤتمر لأنها، في نظر العرب والعراقيين، تشترك مع الولايات المتحدة الأميركية في فرض الحصار على الشعب

العراقي، كما أنها تشترك في عمليات القصف الجوي اليومية التي يذهب ضحيتها الأبرياء. وهي، أخيراً، أول من أيد الولايات المتحدة في حربها الجديدة ضد العراق. لكل هذه الأسباب فإن اختيار بريطانيا مكاناً لعقد مؤتمر لتحرير العراق لم يكن اختياراً موفقاً.

(2) زمن عقد المؤتمر أيضاً هو الآخر لم يكن موفقاً. فالمراقب لتطورات الأحداث سيجد أن عقد المؤتمر في مثل هذا الوقت يأتي كأنه محاولة لتبرير الغزو الأميركي للعراق.

(3) الاعتراض على برنامج المؤتمر، إذ عقد المؤتمر وبرنامج مخصص لمرحلة ما بعد صدام حسين، في حين أنه كان عليه أن يبحث في كيفية إمكان إطاحة النظام القائم لبحث بعد ذلك في مرحلة ما بعده. وهنا أيضاً يبدو أن المشتركين في المؤتمر تركوا مهمة إطاحة النظام للولايات المتحدة؛ وهذا ما لا تقبله الأحزاب التي لم تشترك في المؤتمر، لأنها تعتبر أن النضال ضد النظام القائم وإطاحته من المهمات الأساسية للمعارضة وللشعب العراقي، وليس من حق أية جهة خارجية القيام بها لمصلحتها، أو نيابة عن أحزاب المعارضة.

(4) تجاهل خطاب المؤتمرين حساسيات المحيط العربي وما يعتمل في الرأي العام العربي من شعور بالغضب والبغض تجاه السياسة الأميركية الداعمة لحكومة إسرائيل وسياستها الدموية ضد الفلسطينيين، ولم يأت قط إلى ذكر القضية الفلسطينية التي تعتبر القضية الأكثر قدسية في نفوس العرب والمسلمين، بل لدى أغلب شعوب العالم.

(5) أخفق خطاب المؤتمر، من خلال أوراقه الأساسية وبيانه الختامي، في مخاطبة الرأي العام العربي، إذ تجاهل هوية العراق العربية. ولم تجر الإشارة إلى "أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية" - وهي الجملة التي رافقت كل أدبيات الحركة الوطنية العراقية منذ نشأة العراق الحديث، وتضمنها دستور سنة 1958، وتكرر التشديد عليها في كل المناسبات حتى يومنا هذا. فقد خلا البيان السياسي للمؤتمر، المكون من اثنين وعشرين بنداً، من أية إشارة إلى البعد العربي للعراق، ولم يشر البند الثاني الذي تحدث عن "مستقبل العراق والديمقراطية" إلى أي ربط بين هذا المستقبل وبين البعد العربي للعراق. وفي البند الثالث تم تأكيد أن "الإسلام دين الدولة"،⁽³⁾ بينما أهمل كلياً انتماء العراق إلى محيطه العربي، مع أن إسلامية العراق وعروبه لا زمتان لا تتفارقان في الأدبيات السياسية العراقية. وربما لذر الرماد في العيون، كما يقال، ورد في مشروع المرحلة الانتقالية الذي صدر عن المؤتمر، والمكون من ستة بنود، في الفرع (ي) تنبيه على "إقامة علاقات متينة ومتكافئة مع الدول العربية والإقليمية والدول الصديقة..".

(3) نص البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية، "الملف العراقي"، العدد 133، 2003، ص 6 - 7.

كما نص الفرع (ك) على "الالتزام بالمواثيق والعهد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبمقررات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي"،⁽⁴⁾ ولم يذكر غير ذلك.

(6) غرق المشاركون في خطاب الأغليات والأقليات، وتحدث البيان السياسي في عدة بنود عن حقوق الشيعة والأكراد السنة والأكراد الفيليين (الشيعة) والتركمان والأشوريين. إن النسيج السكاني للعراق مكون من قوميتين رئيسيتين هما: العرب والأكراد، وهؤلاء يشكلون 95% من سكان العراق. أما الأقليات فهي: التركمان، والأشوريون، والكلدان، والأزديون.. إلخ.

(7) بدلاً من الرفض الحاسم للسياسة الطائفية التي تبناها النظام وعمل وفقها، تورط المؤتمر برّد طائفي مضاد، وإثني مضاد، عندما قسموا الحصص على هذا الأساس، فأضاعوا كلياً ما سطره من أمنيّات في البند الثاني من بيانهم السياسي، الذي نص على كون عراق المستقبل ديمقراطياً وتعددياً وفيدرالياً، وعلى أن مفهوم المواطنة الجديد سيقوم على أساس عدم التمييز. إن هذا النص الجيد يتعارض كلياً مع ما حدث في المؤتمر من توجه وتنظيم وتوزيع للحصص. فقد كان من المفترض أن يركز المؤتمر على مفهوم المواطن العراقي أياً يكن، وإقرار حقوقه، ويرتفع تماماً عن أي مشروع تفكيكي للمجتمع العراقي.

رابعاً:

من سيقدر مستقبل العراق؟

بيد أن أحزاباً كثيرة، كما سبق أن بيّنا، كانت خارج معادلة مؤتمر لندن. وقد عبرت عن رأيها ببيانات مستقلة ركزت فيها على حق الشعب العراقي في اختيار الطريقة التي يمكنه بها الانتقال نحو نظام ديمقراطي جديد بمعزل عن تدخل القوى الكبرى. ويبقى أن ما اتفق عليه في مؤتمر لندن لا يشكل بأي حال برنامجاً نهائياً، أو عقداً لا تفريط فيه، أو حتى سياسة نهائية لفترة ما بعد تغيير الأوضاع. فالكل يعلم أن قوى معارضة أساسية اعترضت على هذه البرامج والسياسات من ناحية، وأن مساهمتها في عمل مشترك مثل هذا ستغير كثيراً توجهاته من ناحية أخرى. وأخيراً فإن هذه السياسات كلها يمكن أن تتغير على الأرض ميدانياً في العراق عند حدوث أي تغيير في السلطة. ويبقى السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هو: ماذا لو قامت القوى السياسية الداخلية بعملية التغيير وفرضت برنامجها؟

في اعتقادنا أن القوى الفاعلة ميدانياً هي التي ستقرر مستقبل العراق أولاً، ومن ثم مستقبل السياسة الأميركية تجاه العراق والمنطقة. فالمعارضة الوطنية، إذا ما توفر

(4) مشروع المرحلة الانتقالية، "الملف العراقي"، العدد 133، 2003، ص 9.

لها إسناد عربي وإسلامي، يمكنها أن تؤدي دوراً حاسماً في تقرير السياسات ورسم صورة المستقبل. ناهيك عن أن العراقيين بكل فئاتهم وقواهم يرفضون الهيمنة الأميركية على بلدهم، وأن الأحزاب المجتمعة في مؤتمر لندن نفسها عبرت هي الأخرى عن رفضها الاحتلال الأميركي أو أي إمكان لتسلط فئة ترتبط بمخططات خارجية. ومن ينظر في البند السادس من البيان السياسي لمؤتمر لندن يجد أن المؤتمرين يعبرون "عن معارضتهم لأية صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري المحلي أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية"؛ وهذه ثوابت لا يفرط العراقيون فيها مهما تكن ظروفهم السياسية.

خامساً:

هل الحرب حتمية،

وما هي تأثيراتها؟

لعل السؤال الذي طرح آلاف المرات على السياسيين والاستراتيجيين يتعلق بحتمية هذه الحرب أم لا. وربما تكون الأغلبية العظمى من الإجابات، بعد أن ازدحمت منطقة الخليج وجوار العراق بالقوات الأميركية، هي أن الحرب تبدو واقعة لا محالة. فعلى الرغم من تصاعد حدة معاداة الحرب في الغرب والشرق على حد سواء، فإن الولايات المتحدة ستمضي إلى الحرب، كما يقول الرئيس بوش، وحدها إذا لزم الأمر. ويتفق المراقبون على أن قرار إدارة بوش الأميركية بإطاحة نظام الرئيس صدام حسين ليس جديداً؛ فهو يعود إلى السابع عشر من أيلول/سبتمبر 2001، عندما وقّع الرئيس بوش خطط الحرب على العراق.⁽⁵⁾

لقد كانت الولايات المتحدة ترغب في شن هذه الحرب بالتحالف مع بريطانيا، وحدهما، لولا تدخل فرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية التي أقنعت الإدارة الأميركية بالألا تتصرف خارج القانون الدولي وتجاهل الشرعية الدولية لئلا يصبح مصير الأمم المتحدة كمصير عصبة الأمم. وما قرار مجلس الأمن رقم 1441، على الرغم من المماثلة والضغط التي رافقت صدوره، إلا وسيلة لإعطاء شرعية للحرب على العراق. ومن المؤسف أنه نال شرعية عربية أيضاً في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، كما وافق العراق على الالتزام به كحلقة أخيرة في استكمال حصار الشرعيات.

يرى البروفيسور فيليب غولوب، في مقالة بعنوان "أميركا تدمر الاستقرار الداخلي في الدول العربية"، أن الاستراتيجية العسكرية الأميركية الحالية، العازمة على غزو العراق، ستقوم بتدمير أمن واستقرار الدول العربية وعدد كثير من الدول الإسلامية.

(5) جلين كيسلر، "كيف قرر بوش غزو العراق ومتى؟"، "الشرق الأوسط" (لندن)، 13/1/2003.

ويضيف: "لقد حددت الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن ستين دولة واتهمتها بإيواء خلايا القاعدة أو شبكات شبيهة. لم يتم الكشف عن هذه القائمة السرية من الدول، غير أن الأسماء التي تصدر هذه القائمة هي الصومال واليمن والسودان وإندونيسيا وماليزيا والفلبين ودول الخليج العربي. وتضغط أميركا على هذه الدول كي تشركها في تفكيك الشبكات الإسلامية المحلية. وإذا لم تتوفر لها الإمكانيات الخاصة فهي تطالب بالسماح لأجهزة الأمن الأميركية بتولي زمام الأمور بنفسها، في انتهاك واضح لمبدأ سيادة الدول."⁽⁶⁾

يتفق أغلب المحللين والمراقبين على أن للحرب الأميركية على العراق أهدافاً أبعد من محاربة الإرهاب أو تحقيق الديمقراطية؛ فالكل يعلم أهمية الرهان النفطي ويركز عليها. وقد أثبتت تجربة الحرب في أفغانستان أن الولايات المتحدة استغللتها للسيطرة على طرق نفط بحر قزوين، ونشرت قوات من وحداتها الخاصة في أكثر من عشر دول في آسيا الوسطى والقوقاز وآسيا الشرقية وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وإذا ما تهيأ لها أن تغزو العراق وتسيطر على مقدراته فإن آثار هذه الحرب لن تتوقف بطبيعة الأمر عند العراق، وربما تكون مقدمة لحروب أخرى في المنطقة. وتشير الدلائل كلها إلى أن إسرائيل سوف تستغل، من ناحيتها، قيام هذه الحرب وانشغال العالم بها كي تتخلص من القيادة الفلسطينية وتهاجم غزة، قلعة الانتفاضة. وستمتد تأثيرات ذلك إلى سورية ولبنان.

وقد تؤدي هذه الحرب إلى رسم خرائط جديدة في المنطقة، كما أنها ستؤدي إلى تنامي التيار الإسلامي وارتفاع حدة التطرف، واختلال الاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية، وتصدير الاضطراب والتوتر إلى الدول المحيطة، وخصوصاً إلى القارة الأوروبية.

خاتمة

مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن آثار الحرب في العراق والمنطقة ربما تكون كارثية. ولطالما أدت أوضاع العالم العربي والإسلامي عامة إلى استفراء القوى الكبرى بمصير المنطقة، وساهمت الأنظمة في تفكك وحدة الشعوب ومصادرة حقوقها المدنية والديمقراطية، وغُيب الرأي العام العربي عن صناعة القرار السياسي. وبالتالي، فإن ما يجري يبدو كأنه نتيجة منطقية لهذا التدهور العام. كيف يمكن تحاشي الحرب قبل أن تقع؟ سؤال يبدو أنه يقلق الأوروبيين أكثر مما يقلق العرب. لكن على الرغم من التظاهرات والمناظرات السياسية والبرلمانية، فإن الأوروبيين لم يصلوا إلى طريقة توقف عجلة الحرب الأميركية الماضية بإصرار وغطرسة نحو الاشتعال.

Courrier international, 24 décembre 2002. (6)

يبقى التعويل على قوى الشعب العراقي، سواء في مقاومة الهيمنة والاحتلال، أو في الحد من الآثار السلبية التي ستفرزها الحرب ولا ريب في العراق والمنطقة. ومن هنا ينبع الحرص على عقلنة الخطاب السياسي العراقي المعارض، وخلق الاستعداد العربي لفهمه واحتضانه، كي لا تؤثر الأحداث في مسيرة شعب ومستقبل وطن. ومن هذا الحرص على العراق، وعلى محيطه العربي والإقليمي، نورد الملاحظات التالية:

● هناك مهمتان متلازمتان: وطنية عراقية وقومية عربية، هدفهما توجيه الخطاب السياسي العراقي المعارض نحو أهداف وطنية توحيدية تأخذ في الاعتبار وحدة الشعب بكل أطيافه وفرقه ووحدة الوطن، من ناحية، والتشديد على كون العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية وتعميق انتمائه العروبي، من ناحية أخرى. وهذا يقتضي تفهماً عربياً لمحنة المعارضة العراقية، وتفهماً عراقياً للقلق العربي على مستقبل العراق.

● المهمة العاجلة لكل فرق المعارضة العراقية، ولكل من يفكر في مستقبل مستقر رغيد للعراق بعيداً عن التوترات الداخلية والإقليمية، تكمن في العمل على إعادة بناء الوطن الواحد ضمن عقد اجتماعي جديد للتعايش، وذلك بالتركيز على تعميق فكرة المواطنة القائمة على أساس الالتزام بلوائح حقوق الإنسان، مهما يكن هذا الإنسان، ومهما تكن ملته وطائفته. فلا بد من تجاوز خطاب الطوائف والملل، والتركيز على خطاب المواطنة.

● لا بد من إيجاد سبيل راسخ لحل مشكلة الأقليات التي ستبقى تنخر في جسم الأمة ما دام تجاهل وضع الحلول الحقيقية لها قائماً. وعندما نتحدث عن الأقليات في العراق نقصد أساساً الأكراد لأنهم يشكلون أكثر من 20% من السكان. والأكراد الذين يعتبرهم دستور سنة 1958 شركاء في الوطن يحكمون أنفسهم في إقليم كردستان في المحافظات الشمالية المستقلة عملياً عن السلطة المركزية منذ سنة 1991، وإعادة دمجهم في كيان سياسي واحد مركزي أو فيدرالي تقتضي وعياً في مستوى هذه المسؤولية. لقد أهمل الفكر القومي التقليدي إقرار حقوق الأكراد القومية، وفاقم الأزمة فسمح بالتدخلات الأجنبية. أما الفكر القومي التقدمي فقد تنبه لهذا المأزق، وهو يرى ضرورة إيجاد صيغة وطنية تعزز الهوية القومية للأكراد، وتحترم إرادتهم ضمن الوطن الواحد. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>